العدد 3273 - السنة الحادية عشرة
الأحد 14 جمادى الأولى 1440 - الموافق 20 يناير 2019
Sunday 20 January 2019 - No.3273 - 11 th Year

رغم التفاوت الكبير ما بين أعلى الشركات وأدناها سيولة

«الشال»: 155.74 مليون دينار...معدل نصيب الشركة الواحدة في السوق الأول بالبورصة

- الميزان التجاري للكويت حقق فائضاً 3.139 مليار دينار خلال الربع الثالث من 2018
- نمو موجب لأسعار المستهلك 0.4 في المئة خلال الربع الثالث من 2018

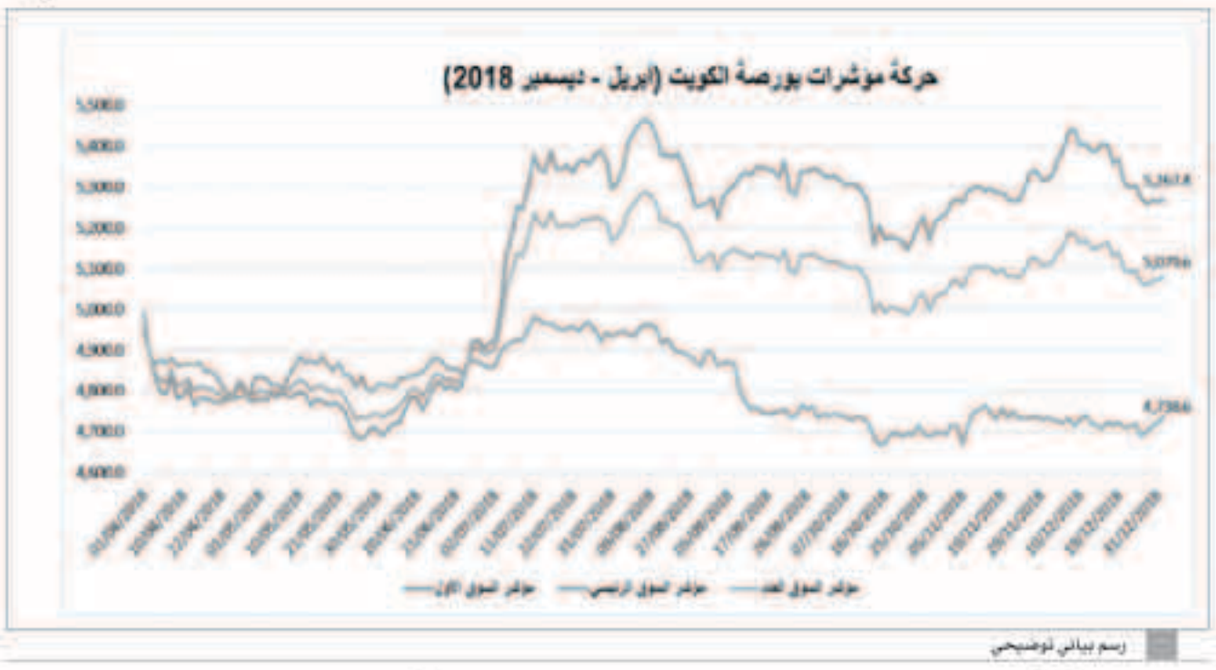

رسم بياني توضيحي

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي أن جهود مقدرة بذلت لتطوير عمل البورصة الكويتية، صاحب ذلك التطوير ارتفاع كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر وهو أمر طيب أيضاً وإن لم يكن بأهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها دليل إرتقاء بجودة وكفاية المعلومة. ومضى 9 شهور على تقسيم سوق البورصة إلى ثلاثة أسواق، وكانت نتيجة تقويم إدارة البورصة لأداء تلك الأسواق مؤخراً ترقية شركتين، هما «هيومن سوفت القابضة» و«القرين لصناعة الكيماويات البترولية» من السوق الرئيسي إلى السوق الأول، مع التقيد بقرارها وقف نقل شركات في السوق الرئيسي إلى سوق المزادات حتى 31 ديسمبر 2019.

وإجتهاداً من جانبنا في رصد بعض متغيرات الأداء ما بين بداية أبريل ونهاية ديسمبر 2018، نحاول في هذه الفقرة التركيز على خاصيتين، الأولى حركة السيولة، والثانية حركة المؤشرات، والواقع أن حركة المؤشرات متغير تابع وطردي لحركة السيولة. كان تركيز السيولة كبيراً على شركات السوق الأول الذي بدأ نشاطه في الأول من أبريل وأنهى عام 2018 على نحو 17 شركة، حصدت نحو 2.65 مليار دينار كويتي من سيولة البورصة، أو نحو 78.5% من إجمالي السيولة البالغة نحو 3.37 مليار دينار كويتي، تاركة نحو 0.72 مليار دينار كويتي أو نحو 21.4% من إجمالي السيولة للسوق الرئيسي وفيه 146 شركة، وفقط 0.38 مليون دينار كويتي لسوق المزادات وفيه 12 شركة. ذلك يعني أن معدل نصيب الشركة الواحدة في السوق الأول بلغ نحو 155.74 مليون دينار كويتي، وبلغ ذلك المعدل للشركة في السوق الرئيسي 4.95 مليون دينار كويتي، ومعدل نصيب الشركة بسوق المزادات 31.9 ألف دينار كويتي. ورغم الارتفاع الكبير في معدل نصيب الشركة من السيولة في السوق الأول، إلا أن التفاوت كبير ضمنه ما بين أعلى الشركات سيولة وأدناها، فأعلى 3 شركات سيولة ضمنه حصدت نحو 52.1% من سيولة ذلك السوق، وكانت على التوالي 20.4% لـ «بيت التمويل الكويتي»، و19.7% لـ «بنك الكويت الوطني»، و12% لـ شركة «زين» بمجموع للسيولة بحدود 1.379 مليار دينار كويتي، بينما حصدت أدنى 3 شركات ضمنه نحو 2.9% فقط من سيولة السوق الأول، وكانت على التوالي، مجموعة «جي إف إتش المالية» بنحو 0.8%، وشركة «مشاريع الكويت القابضة» بنحو 1% وشركة «ميزان القابضة» بنحو 1.1% بمجموع للسيولة للشركات الثلاث بحدود 77.9 مليون دينار كويتي. وتفوقت 5 شركات من السوق الرئيسي في نصيبها من السيولة على أدنى شركتين سيولة في السوق الأول، أعلاها سيولة كانت شركة «هيومن سوفت القابضة» بنصيب بحدود 86.7 مليون دينار كويتي، ثم «السفن» بنحو 54.6 مليون دينار كويتي، ثم «أعيان للإجارة» بنحو 36.3 مليون دينار كويتي، ثم «القرين لصناعة الكيماويات البترولية» بنحو 31.4 مليون دينار كويتي، ثم «مجموعة الإمتياز» بنحو 28.8 مليون دينار كويتي، وإثنتان منهما تمت ترقيتهما إلى السوق الأول.

ولأن السيولة كما أسلفنا هي العامل الأهم في حركة الأسعار، أدت سيولة السوق الأول المتفوقة، وخاصة عند المقارنة مع معدل نصيب كل شركة من تلك السيولة مع معدل سيولة الشركة في السوق الرئيسي، إلى تفوق أداء مؤشر السوق الأول الذي كسب في 9 شهور نحو 5.3%، بينما ضعف سيولة السوق الرئيسي كانت هي العامل الأهم في إنهاء مؤشره حقبة الشهور التسعة بخسارة بنحو 5.2%-. ذلك ما أدى إلى خفض مكاسب مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء المؤشرين خلال نفس الفترة إلى 1.6%، رغم ثقل وزن شركات السوق الأول الكبير في ذلك المؤشر، والرسم البياني المرافق يشرح حركة المؤشرات الثلاثة، والحصيلة هي، أسواق ديناميكية خاضعة للمراجعة والتقويم، وهو أمر طيب، صاحبها ضعف للسيولة بشكل عام، وضعفها الكبير في السوق الرئيسي وهو متغير يصعب التأثير فيه من قبل الشركات المدرجة أو إدارة البورصة على المدى القصير، لأن ما يحكمه متغيرات عامة مثل الأحداث الجيوسياسية وتطورات سوق النفط وأداء الاقتصاد الكلي.

مؤشرات نقدية واقتصادية

تذكر النشرة الإحصائية الفصلية (يوليو - سبتمبر 2018) لبنك الكويت المركزي المنشورة على موقعه على الإنترنت بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية، التي تستحق تطوراتها متابعة وتوثيقاً. ومن ذلك مثلاً، أن إجمالي عدد السكان في الكويت قد بلغ نحو 4.605 مليون نسمة كما في نهاية الربع الثالث من العام الفائت 2018، وهو رقم يزيد بنحو 142 ألف نسمة، عن الرقم المسجل في نهاية الربع الثالث من عام 2017، أي بنسبة نمو سنوي بلغت نحو 3.2%.

وتشير النشرة إلى أن الميزان التجاري -صادرات سلعية ناقصاً واردات سلعية- قد حقق فائضاً في الربع الثالث من العام 2018، بلغ نحو 3.139 مليار دينار كويتي، بعد أن بلغت قيمة صادرات الكويت السلعية خلال هذا الربع نحو 5.946 مليار دينار كويتي، منها نحو 92.2% صادرات نفطية، بينما بلغت قيمة وارداتها السلعية -لا تشمل العسكرية- نحو 2.807 مليار دينار كويتي. وكان الميزان التجاري قد حقق فائضاً في الربع الأول من العام 2018، بلغ نحو 2.310 مليار دينار كويتي، وارتفع هذا الفائض في الربع الثاني إلى نحو 2.645 مليار دينار كويتي، أي إن الميزان التجاري قد حقق فائضاً، في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2018، بلغ نحو 8.094 مليار دينار كويتي، أو نحو 10.792 مليار دينار كويتي لكامل عام 2018 إذا قدرنا استمرار الفائض على نفس المستوى للربع الرابع. وعليه، سيتحقق فائض أعلى بما نسبته 66.2%، عن مثيله المحقق في عام 2017 والبالغ نحو 6.495 مليار دينار كويتي، وذلك بسبب التحسن في أسعار النفط مقارنة بمعدل أسعار عام 2017.

وحققت أسعار المستهلك في الربع الثالث من العام 2018 نمواً موجباً بلغت نسبته نحو 0.4%، إذ بلغ معدلها نحو 113.1 (سنة 2013=100) مرتفعاً من معدل 112.7 في الربع الثاني، وهو معدل في الحدود المحتملة، ويعزى هذا النمو إلى غلبة تأثير ارتفاع أسعار خدمات الاتصالات من معدل 102.9 إلى معدل 104.8 (1.8%+) للفترة نفسها. وارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات من معدل 107 إلى معدل 108.3 (1.2%+) للفترة نفسها.

وتشير النشرة إلى ارتفاع المعدل الموزون للفائدة على الودائع إلى نحو 1.682%، في الربع الثالث، من نحو 1.616%، في الربع الثاني، من العام 2018. وواصل المعدل الموزون للفائدة على القروض ارتفاعه، ولو كان ضئيلاً، وصولاً إلى نحو 4.816% من نحو 4.811% في نهاية الربع الثاني من العام الفائت.

وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص، لدى البنوك المحلية، نحو 36.657 مليار دينار كويتي، بارتفاع من مستوى 36.571 مليار دينار كويتي، في نهاية الربع الثاني، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي نحو 0.2%. وارتفعت مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص، إلى نحو 38.351 مليار دينار كويتي، عن مستوى 37.905 مليار دينار كويتي، في نهاية الربع الثاني، محققة نسبة نمو ربع سنوي بنحو 1.2%.

العالم وأزمة الاقتصاد المحتملة

كثر حديث المحللين في الفترة الأخيرة حول ارتفاع إحتمالات تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة كبرى تتعدى تبعاتها ما حدث بعد أزمة عام 2008، وفي دعم توقعاتهم، يستخدمون حججاً منطقية في ترجيح هذا الإحتمال. فهم أولاً يستذكرون ما حدث بعد أزمة شركات الإنترنت ثم أحداث 11 سبتمبر 2001 من خفض كبير لأسعار الفائدة على الدولار الأمريكي -طبع نقود- ما حدى بتشجيع الدول والشركات على الإسراف في الإقتراض من 87 تريليون دولار أمريكي في عام 2000 إلى نحو 168 تريليون في عام 2008 والذي دفع بدورة أسعار الأصول -مالية وعقارية- إلى أعلى مستوياتها، ما أدى إلى إنفجار الفقاعة في عام 2008 مع بدء ارتفاع الفوائد وانخفاض أسعار الأصول وبدايات عجز الدائنين عن مواجهة إلتزاماتهم.

ذلك ما تكرر بعد أزمة عام 2008، فالديون السيادية والخاصة ارتفعت من نحو 168 تريليون دولار أمريكي في ذلك العام، إلى مستوى 244 تريليون دولار أمريكي في عام 2018 وفقاً لـ «معهد التمويل الدولي (IIF) على صعيد آخر، ارتفعت أسعار الأصول المالية -الأسهم- في أكبر أسواق العالم المالية ببلوغ مؤشر «داو جونز» نحو 2.66 ضعف أو بزيادة 166% ما بين نهاية عام 2008 ونهاية عام 2018، ومثله ارتفاع مؤشر «نيكاي» الياباني بنحو 2.3 ضعف لنفس الفترة، أو بزيادة بحدود 130%. والأزمات لا تحدث عندما يتزامن ارتفاع مستوى الديون مع ارتفاع مستوى أسعار الأصول، الأزمة تبدأ عندما تبدأ أسعار الفائدة بالارتفاع المتصل، وسعر الفائدة على الأمريكي بدأ بارتفاع وحيد بربع النقطة المئوية في ديسمبر من عامي 2015 ثم في ديسمبر 2016، ولكنه بدأ الارتفاع المتصل لثلاث مرات وأربع مرات بربع النقطة المئوية في كل من عامي 2017 و2018 على التوالي، مع نية لرفعه مرتين بربع النقطة المئوية أيضاً في عام 2019. وقدمت تركيا في خريف العام الفائت نموذج على صيغة أزمة سيادية قد تتكرر في أي دولة أخرى، ويتردد حديث حالياً عن إحتمال عجز شركة واحدة من كل 7 شركات على مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» عن مواجهة مستحقات ديونها، وذلك نموذج آخر عن أزمة محتملة على مستوى القطاع الخاص.

يعزز هذا التخوف، إختلاف البيئة السياسية ما بين عام 2008 وعام 2018، فبينما كان العالم في عام 2008 يعيش بيئة يغلب عليها التجانس في ظل العولمة التي نجحت في حشد أكبر 20 اقتصاد لوضع حلول لمواجهة الأزمة، يعيش العالم حالياً فترة إزدهار للقوى الإنعزالية الشعبوية، وبسببها أصبحت الحرب التجارية واقع، وأخيراً يسود قلق حقيقي وموضوعي حول ندرة وسائل مواجهة أي أزمة قادمة، فالسياسة النقدية إستنزفت كل أدواتها في المواجهة السابقة، والسياسة المالية التوسعية من أجل إنقاذ المؤسسات الكبرى، أو إنقاذ «وول ستريت»، باتت مكلفة جداً سياسياً، وأحداث فرنسا الأخيرة مثال لها.

ورغم أن كل ما ذكر فيه الكثير من المنطق ويمثل خليط مثالي لصناعة أزمة قادمة، إلا أننا لازلنا نعتقد بأن إحتمالات عدم حدوثها بالحجم الكبير المتوقع لأن الإدارات السياسية في العالم المتقدم تعي حجم تكلفتها السياسية، ولعل التراجع عن تأجيج الحرب التجارية في إتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والصين في الأرجنتين مثال، وتراجع صقور إيطاليا عن تحدي ضوابط الإتحاد الأوروبي مثال آخر، وربما تقدم بريطانيا التي تعيش أزمة سياسية حالية بعد رفض مقترح الحكومة للخروج من الإتحاد الأوروبي، مثال ثالث عند مراجعة وضعها الصعب، وربما تلجأ لتغيير سياسي أو حتى إستفتاء خروج جديد، مبرر آخر يجعلنا نرجح عدم إنفجار أزمة ضخمة، هو أن قراءة تاريخ الأزمات على مدى نحو أربع قرون من الزمن، تكاد تجمع على أن الأزمة تحدث عندما تصبح التحذيرات منها نادرة، وحتى مستنكرة، بينما بات المحللون الذين يرجحون حدوثها حالياً أكثر عدداً ممن يرجحون العكس.

أداء الاقتصاد العالمي

في تقرير حديث حول أداء الاقتصاد العالمي، يتفق «البنك الدولي» مع من سبقه من المهتمين في متابعة ذلك الأداء مثل «صندوق النقد الدولي» و«الإيكونومست» و«الفيدرالي الأمريكي»، حيث يرجح التقرير خفض معدلات النمو للسنة الفائتة 2018 وعامين بعدها بنسبة ثابتة بحدود 0.1%- مقارنة لتوقعاته للسنوات الثلاث في تقرير سابق، لتصبح تقديراته 2.9% و2.8% و2.8% لتلك السنوات على التوالي. وخفض توقعات النمو يعود إلى إضطراب العلاقات بين الدول، ومن أمثلتها تلك الحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم، أو الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهو نهج تتبناه النزعة الشعبوية الإنعزالية، وهي ظاهرة تاريخية تحدث بعد الأزمات الكبرى، الجديد فيها أنها جاءت في عالم تبنى العولمة نهجاً على مدى أكثر من عقدين من الزمن.

ولا يبدو أن أكبر المتضررين هما أكبر طرفي النزاع، أو الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فالبنك لا يغير توقعات النمو لهما بالسالب سوى في سنة من السنوات الثلاث، للولايات المتحدة الأمريكية 0.1%- في عام 2020، وللصين 0.1%- في عام 2019، ولكنه ثمن تدفعه أطراف أخرى، المتضرر الرئيسي في وجهة نظر البنك هي الاقتصادات الناشئة والنامية التي خفض توقعات نموها للسنوات الثلاث 2018-2020 بنحو 0.3%- و0.5%- و0.2%- على التوالي. وعند تقسيم هذه الاقتصادات -الناشئة والنامية- إلى قسمين، يقع الضرر الحقيقي ضمنها على ذلك القسم منها الذي يعتمد على تصدير المواد الأولية، فالتغيير في توقعات النمو للسنوات الثلاث المذكورة لهذا القسم كان 0.8%- و0.7%- و0.1%- على التوالي، ودول النفط ضمن هذا القسم. وتبلغ توقعات النمو للاقتصادات الناشئة والنامية للسنوات الثلاث المذكورة 4.2% و4.5% و4.6% على التوالي، بينما تبلغ تلك التقديرات لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 1.9% و2.7% و2.7% للسنوات الثلاث المذكورة على التوالي.

ولأكبر اقتصادات دول مجلس التعاون، أو الاقتصاد السعودي، توقع البنك نمواً للسنوات 2018-2020 بحدود 2% و2.1% و2.2% على التوالي. ولثاني أكبر اقتصاد، أي الإمارات العربية المتحدة، 2% و3% و3.2% للسنوات الثلاث على التوالي، ولثالث أكبر اقتصاد، أو الكويت، 1.7% و3.6% و3.6% للسنوات الثلاث على التوالي. وهي التوقعات الأعلى ضمن دول المجلس. ولقطر رابع أكبر اقتصاد 2.3% و2.7% و3% للسنوات الثلاث على التوالي، ثم لعُمان خامس اقتصاد 1.9% و3.4% و2.8% للسنوات الثلاث على التوالي، ثم للبحرين 3.2% و2.6% و2.8% على التوالي. ودول التعاون تتأثر سلباً بالمتغيرات العالمية، إضافة إلى التأثيرات السلبية لأزماتها الداخلية.

وفي خلاصة، يبدو أنه بات من المسلم أن اقتصاد العالم بات ينمو بمعدلات أدنى من معدلاته التاريخية ما قبل أزمة عام 2008، وأن المتغيرات السلبية على الساحة السياسية والجيوسياسية باتت تضغط سلباً على تلك المعدلات كلما زادت حدتها، ومع بقاء نمو الاقتصاد الصيني بمعدلات نمو أعلى من 6%، والاقتصاد الهندي بمعدلات بحدود 7.6%، مقابل معدلات نمو أدنى من 2% للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، يبدو أنها مسألة وقت حتى يتحول ثقل الاقتصاد العالمي إلى الشرق، وبات من المسلم به أن الاعتماد على تصدير مادة أولية واحدة، لم يعد قادر على إسعاف دول النفط وضمنها دول مجلس التعاون على مواجهة أخطر أزمة سوف تواجهها، وهي عجز سوق العمل لديها عن إستيعاب القادمين إليها، وعجز المالية العامة لديها عن خلق فرص عمل حتى تلك الوهمية، يتطلب مواجهة جراحية من أجل ضمان الإستقرار في المستقبل.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 445.7 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 3.5 نقطة ونسبته 0.8% عن إقفال الأسبوع الماضي، وارتفع بنحو 16.7 نقطة أي ما يعادل 3.9% عن إقفال نهاية عام 2018.

	اسم الشركة	يوم الخميس 2019/01/17	يوم الخميس 2019/01/10	الفرق %	إقفال 2018	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	554.5	540.3	2.6	520.4	6.6
2	بنك الخليج	221.0	217.8	1.5	204.8	7.9
3	البنك التجاري الكويتي	516.0	516.0	0.0	516.0	0.0
4	البنك الأهلي الكويتي	198.4	197.1	0.7	193.1	2.7
5	بنك الكويت الدولي	290.7	284.5	2.2	275.1	5.7
6	البنك الأهلي المتحد	298.5	300.5	(0.7)	296.2	0.7
7	بنك برقان	298.4	298.4	0.0	284.8	4.8
8	بيت التمويل الكويتي	1,736.7	1,730.8	0.3	1,659.8	4.6
	قطاع البنوك	529.1	521.0	1.6	502.7	5.3
9	شركة المشروعات السياحية	129.9	128.5	1.1	126.3	2.9
10	شركة الاستثمارات الدولية	214.0	225.3	(5.0)	227.8	(6.1)
11	شركة الاستثمارات الوطنية	117.5	119.4	(1.6)	103.8	13.2
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	484.3	491.4	(1.4)	486.7	(0.5)
13	شركة السفن للملاحة والاستثمار	48.0	46.5	3.2	45.4	5.7
	قطاع الاستثمار	189.8	191.6	(0.9)	187.1	1.4
14	شركة الكويت للتأمين	83.8	79.4	5.5	79.4	5.5
15	مجموعة الخليج للتأمين	365.0	376.4	(3.0)	373.5	(2.3)
16	الشركة الأهلية للتأمين	160.0	156.2	2.4	160.3	(0.2)
17	شركة وربة للتأمين	59.8	65.2	(8.3)	54.1	10.5
	قطاع التأمين	148.8	148.1	0.5	147.7	0.7
18	شركة عقارات الكويت	95.0	95.2	(0.2)	89.0	6.7
19	شركة المدارس المتحدة	121.3	124.4	(2.5)	122.4	(0.9)
20	الشركة الوطنية العقارية	227.0	229.5	(1.1)	229.5	(1.1)
21	الشركة الصناعية العقارية	1,336.5	1,332.5	0.3	1,332.5	0.3
	القطاع العقاري	173.1	174.2	(0.6)	172.2	0.5
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	147.4	145.6	1.2	141.2	4.4
23	شركة أسمنت الكويت	527.6	556.3	(5.2)	571.3	(7.6)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	155.9	149.1	3.2	140.3	9.7
	القطاع الصناعي	176.5	178.8	(1.3)	177.6	(0.6)
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	646.5	646.5	0.0	671.0	(3.7)
26	شركة أسواق المزارع العمومية	3,476.7	3,543.6	(1.9)	3,579.3	(2.9)
27	شركة الأطعمة المتحدة	719.1	731.5	(1.7)	662.9	8.5
28	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	32.1	30.8	4.2	29.9	7.4
	قطاع الخدمات	1,097.2	1,115.9	(1.7)	1,085.3	1.1
29	شركة نقل وتجارة المواشي	153.3	159.2	(3.7)	156.7	(2.2)
30	شركة دار الصحة العقارية	39.1	40.1	(2.5)	39.0	0.3
	قطاع الأغذية	455.3	456.8	(0.3)	456.1	(0.2)
31	شركة الشرق للاستثمار والتنمية الصناعية (ش.م.ع)	362.0	362.0	0.0	362.0	0.0
32	شركة أسمنت الخليج (ش.م.ع)	274.6	262.1	4.8	273.8	0.3
33	شركة القرين للاستثمارات العامة (ش.م.ع)	515.0	508.4	1.3	489.3	5.3
	الشركات غير الكويتية	216.4	213.9	1.2	215.0	0.7
	المؤشر العام	445.7	442.2	0.8	429.0	3.9

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت